

أهمية النصّ المقارن في دراسة تاريخ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب

دراسة تطبيقية

د/ طاهر بن علي

محاضر أ - جامعة غرداية

ملخص

ما زال البحث في تاريخ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب بحاجة إلى قراءة جديدة للروايات القديمة التي تناولت الفتح مادّة لسردياتها. ولا يجد الباحث فيما حملت تلك الروايات ما يستطيع أن يحدّد به السياق التاريخي للفتح كما حدث فعلا وواقعا.

لذلك تتأكد الضرورة لإعادة قراءة النصوص القديمة في روايات المؤرخين وفق منهج جديد يتيح لنا نظرة تحليلية وتفسيرية لكثير من أحداث الفتح وفق سياقها التاريخي، بعيدة عن الأسطورة والخرافة التي تحمل اللاتاريخ، كما توهم ببناء معرفة غير مؤصّلة في فهم أهمّ الأحداث التي غيّرت وجهة المغرب ومنحته إطارا ثقافيا وحضاريا جديدا.

ومن بين المناهج الرائدة في إبراز الحقائق من نصوص الروايات منهج النصّ المقارن، الذي يفتح الإشكالات المتبادلة بين النصوص لتحكم على بعضها من منظور الرواية نفسها، ومن منظور تفكيك البنى المعرفية فيها.

وفي هذا السبيل تأتي مقالي لتبني معرفة تاريخية حول الفتح الإسلامي من خلال مقارنة النصوص وعرضها على محتوياتها، ليرز الحقّ في حركة الفتح كما حملته التاريخ فعلا، وليس كما تخيلته الرواية.

Abstract

Research in the History of the Islamic Conquest to the Maghreb is still in need of a new study to the ancient narratives which dealt with Conquests as a matter of narration. The researcher does not find in those narratives what allows him to effectively and realistically identify the historical context of Conquests.

So that, it is necessary to reread the ancient texts presented in the narratives of historians according to a new approach that permits us to have an analytical and explanatorary vision to many events of the Conquest in its historical context far away from legendary and superstition.

It also leads to construct a non rooted knowledge in understanding the most important events which changed the destination of Maghreb giving it a new cultural and civic framework. The comparative text is among the leading approaches in showing facts from the texts of narrative.

This approach opens the scope for mutual paradoxes between texts to adjudicate each other from the lens of the narrative itself and from analysing the cognitive structures.

توطئة

شكّلت روايات الفتح الإسلامي للمغرب مجالا معرفيا خصبا للدارسين والباحثين في التاريخ، وذلك بما حملت من مادة تاريخية يعتمدها المؤرخ في محاولته إعادة بناء الماضي على ما كان عليه. لكنّها شكّلت كذلك تساؤلات منهجية ومعرفية حول مصداقية ما تحمل. فكان المنهج أن تعرض على بعضها في عملية مقارنة، لتأخذ من بعضها ما تقاطعت فيه، وتنفي عن بعضها ما تعارضت فيه.

والمداخلة محاولة تطبيقية لهذه المفاهيم حول نصّ أورده ابن عبد الحكم، وكون إشكالا معرفيا لدى الباحث بما يحمل من عبارات ومفاهيم، واستدراج نصوص أخرى لتقاربه بما حملت مكونة للبحث معطيات معرفية مختلفة عن معطيات النصّ الواحد.

النصّ والتاريخ

لما كانت الحوادث التاريخية تخرج عن نطاق التجريب، كانت أهمية الوثائق التي هي أصول التاريخ⁽¹⁾، حيث يحقّق المؤرّخ من خلالها هدف التاريخ العلمي⁽²⁾ المتوخّي للحقيقة⁽³⁾، وبها يجسّد علميته في النظر إلى أصول معرفة، لا تحكّم ظواهر الأشياء، بل تقيّد فعلا إنسانيا في الزمن.

هذه الأصول منحت للتاريخ توجّها دقيقا في اعتماد المرجعية في إثبات الحدث، وتبني تأكيد الحقائق من خلال انتظام الوثائق ليؤسّس اليقين العلمي حول الفعل، مبتعدا عن الأسطورة، ومجانبا للخرافة⁽⁴⁾، ومثبتا لموضوعية مبدئية للدراسة الاجتماعية المركّبة على أحداث التاريخ.

وفي اعتماد تعريف التاريخ بأنه استقراء الأحداث التاريخية وتسجيلها⁽⁵⁾، أو أنّه عودة الماضي⁽⁶⁾، يتوافق منهج اعتماد الوثائق أصولا للأحداث، ودراستها أصولا للبحث، مع منهج الاستقراء الذي يحاوله التاريخ.

ومهما كانت النسبية التي تمنحها الوثائق للحقائق التاريخية إلاّ أنّها أول المعطى المنهجي في الدراسات التاريخية⁽⁷⁾، وأسبق مرحلة في الفكر التاريخي. فلا يمكن أن يمضي البحث دون استقصاء الوثائق، التي، وإن قلّت أعدادها فإنّها ليست بخيلة⁽⁸⁾، ولو بإشاراتها إلى الأحداث.

إنّ مصادر المؤرّخ كثيرة، ومتنوّعة، منها يؤسّس الحدث، ومن خلالها تنتهياً للتاريخ الموضوعية في التوجّه، والتأسيس في المبدأ. وكلّ ذلك بفضل الاستنطاق⁽⁹⁾ الحاصل للوثائق، التي هي أهمّ مصادره⁽¹⁰⁾، حينما تصير إلى ملكيته.

ولكنّ المؤرّخ هو الذي يتميّز بخصوصية إيراد الحدث من أصوله، أي

الوثائق، وهو الكفيل بالتحقيق في هذه الوثائق بدراستها، ونقدها، وتقصي الحقائق من خلالها⁽¹¹⁾، ويمنح توجهها صارما في التفاعل الديناميكي مع المادة، وعرضها العلمي والفكري⁽¹²⁾.

كان فوستيل دي كولانج من أساطين هذا التوجه في المحدثين، يعتقد فيه الاعتقاد الحار، ويسعى إلى تنقية التاريخ من كل الأفكار المعاصرة المؤطرة للحدث التاريخي. ولم يكن يرى منهاجا صحيحا في هذا السبيل إلا اعتماد الوثائق، التي كان يرى أنها الشاهد التاريخي الوحيد⁽¹³⁾. وأن سبيل البحث في التاريخ، هو دراسة مباشرة للوثائق⁽¹⁴⁾.

ولقد قامت مدرسة المنهجية في أواخر القرن التاسع عشر تتبني مفهوما للتاريخ لا يتأسس إلا من سبيل الوثائق، ولا يستقيم فيه المعنى والمصطلح، إلا بتناول الوثيقة مدخلا منهجيا لتحقيق الحدث، ودراسته. فيقصد "إلى الماضي دون فكرة مسبقة أو فلسفة مفروضة، ويحاول استعادة الماضي من أصوله، أي من آثاره المادية والأدبية، فيقبل على هذه الآثار ليستخرج نصوصها وأشكالها الأولى"⁽¹⁵⁾.

أكد هذا الاتجاه رانكه الذي حفر في معرفة التاريخ من خلال تناول⁽¹⁶⁾ الوثيقة التي اعتبرها المناط الذي يحقق فيه فكر المؤرخ. ومن خلال دفع أسس النقد الخاص بمادة الوثيقة يمنح إلى المعالجة الموضوعية الكاملة للماضي⁽¹⁷⁾. وهذا هو الذي يمنحه التأكيد على تاريخية التاريخ. كما يمنحه مستند التأسيسات في النظر إليه على أنه حكاية الحدث الذي هو أثر الفعل بقيمة الزمن، متبنا في ذلك منهاجا قويا، اعتبره البعض قسوة في إثبات المنهج⁽¹⁸⁾.

ومن هذا الاتجاه قرّر سينيوبوز ولاغلوا أن التاريخ يصنع من الوثائق⁽¹⁹⁾،

فهي الدلالات القاطعة على حدوث الفعل، وهي أثره الباقي في الزمن الذي يصلنا به. وبسط سينيوبوز المعنى المنهجي المراد من تأسيسهما، فقررّ أنّه "لما كانت الوقائع أمورا ماضية، فإنّها لا يمكن أن تلاحظ بطريق مباشر، ولا يمكن إذن أن تعرف إلاّ بطريق غير مباشر، وذلك بدراسة الآثار التي حفظت لنا منها، كما في الجيولوجيا، وعلم العصور القديمة"⁽²⁰⁾.

ثمّ يؤسّس المعنى الأوّلي في العمل التاريخي، ويقررّ أنّه "وقد ارتدّ إلى عمليات غير مباشرة، ناقصة وسطحية جدّا، هو إذن يعتوره النقص بالضرورة. ولكنّه وحده القابل لأن يطبّق على جميع الدراسات المتعلّقة بظواهر المجتمعات الإنسانية، لأنّ كمّيّة الوقائع التي يمكن الإنسان أن يشاهدها مباشرة كمّيّة ضئيلة جدّا، لأنّ الحاضر سرعان ما يستحيل ماضيا"⁽²¹⁾.

هذه الاستحالة التي هي المعنى الأساسي للزمن الذي هو تحوّل الموجودات، هي كذلك المعنى الأساسي للعمل التاريخي، الذي يلتقطها بعد تحوّلها، ولكن بصيغة استحدثتها عن طريق الوسيط الذي لا يمكن إلاّ أن يكون الوثائق، إذ "أنّ جميع الأعمال التي تجري على الوقائع الاجتماعية تتمّ على وثائق مكتوبة"⁽²²⁾.

ويخلص المنهج الذي تبناه المؤرّخان إلى أنّه حيث "لا وثائق لا تاريخ"، "والمسلك الذي تفرضه طبيعة المعرفة في التاريخ هو البدء من الوثيقة، وهي الأثر المادّي الوحيد عن الماضي"⁽²³⁾.

بهذا صار المؤرّخ "ينطلق من الوثيقة كأساس بحث، ويعتبرها نهاية في الحصيلة المعرفية الكاشفة عن الأنبياء الماضية"⁽²⁴⁾، وييدي اقتناعا بأنّ التاريخ بدون نصوص ليس تاريخا⁽²⁵⁾. وصارت القاعدة المنهجية التي ينطلق منها المؤرّخ هي أنّ

التاريخ يكتب بالاستناد إلى الوثائق⁽²⁶⁾، التي يساورها المؤرخون بالدراسة للشك المنهجي حول مضامينها⁽²⁷⁾.

الرواية نص التاريخ الإسلامي

قام اهتمام المسلمين بالتاريخ لحاجات علمية وثقافية أنشأتها تطورات الحياة الإسلامية، التي بدأت تتفاعل تفاعلا جديدا وفق رؤى عقدية وتشريعية، وهبتها توجّها معيّنا في تحقيق المعرفة، التي وجّه إليها القرآن عقول المتلقين، وأنبأ أنّ من المعارف الأصيلة في صميم العقل المتفهم للحياة استيعاب الأحداث الماضية واستحضار الوقائع الفارطة، ففيها تراكمية التجربة، وتراتبية النتائج.

فقال تعالى: "أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها"⁽²⁸⁾. وقال تعالى: "وما أرسلنا من قبلك إلّا رجلا نوحى إليهم من أهل القرى أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم"⁽²⁹⁾، وقال عزّ من قائل: "أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم وأشدّ قوة وءاثارا في الأرض فما أغنى عنهم ما كانوا يكسبون"⁽³⁰⁾، وقال تعالى: "أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم وللكافرين أمثالها"⁽³¹⁾.

فدلّت الآيات الشواهد وغيرها على أنّ مدارك النظر فيما فعل الناس وفيما تركوا معرفة تاريخية تحصي عليهم أفعالهم، ووقائعهم. كما دلّت على أنّ من خصائص هذه المعرفة إدراك نتائج الأمور المتعلّقة بمصير الأمم في تفاعلها الحضاري مع المعطى الديني المتمثل في الوحي، لأنّ المعطى الزماني والمكاني متضمّن في الفعل والواقعة ضمنا وعائيا.

ويستخلص من الآيات الكثيرة التي وردت في الإشارة إلى الأمم الغابرة،

والرسالات السابقة، أن القرآن جاء "بنظرة جدية إلى الماضي، وأشار إلى أن ذكريات العرب الماضية محدودة وعاد إلى بدء الخليقة، وأكد على أمثلة التاريخ الغابر وعظاته...وجاد القرآن بنظرة علمية إلى التاريخ تتمثل في توالي النبوات...وكان لهذه النظرة أثرها في الالتفات إلى تاريخ الأنبياء، وإلى الإسرائيليات" (32).

ثم إن التفاعل مع الوحي نصًا قرآنيًا أو حديثيًا أنتج حاجات إلى اهتمام المسلمين بالتاريخ. منها في بداية الأمر: "الحاجة إلى معرفة أسباب التزول وتفسير أي القرآن وحدوده وأحكامه من خلال تاريخه...وقد أدى البحث في ذلك إلى تسجيل الكثير من أخبار الجاهلية والإسلام" (33).

وقد منحهم ذلك التاريخية في تنزيل النص إلى الحياة والمعرفة، من خلال ما أورد من تفاصيل حول مناحي النظر العقلي، ومن خلال ما دفع إليه من تحصيل المعارف المتعلقة بكل ما جاء فيه وحوله، فكان الوحي القرآني سبيلًا إلى تكوين المعرفة عامة، والتاريخية خاصة.

ومنها نتجت "الحاجة إلى معرفة الرسول الأعظم - ثم الصحابة من بعده - لا كقائد ديني أكبر فقط، ولكن كثنائي اثنين من مصادر التشريع الإسلامي الأساسية ولمعرفة الخبرات والتوجيه النبوي كل حديث منه قانون، وكل عمل سنة. وكذلك أعمال الصحابة الذين ارتضى من حوله. فلا بد من تسجيل كل ذلك ليكتمل قانون الإسلام في مسيرة الجماعة، وقد أدى ذلك إلى تسجيل السيرة بدقائقها" (34).

فاقتضى جمع السيرة جمع كل ما يتعلق بها، فالأحداث متفرقة بين السلم والحرب، والحل والترحال، والاجتماع والاقتصاد. والرواة الأوائل من جيل

الصحابة الذين حملوا أحاديثه توزّعوا في الأصقاع وفق سياق تاريخي مختلف طورا، ومتفق طورا آخر، واتّجهوا اتّجاهات جغرافية عديدة، فشملت الرواية كلّ الحثيات الناتجة عن الفعلية فيها، إذ صارت الأسانيد مختلفة، والأحداث متنوّعة، فتنوّعت الدراية بالرواية من حيث جزئيات المرويّات، أو من حيث حثيات المرويّات، وهكذا تطوّرت المعرفة بكلّ ذلك إلى معرفة التاريخ.

وأثر هذا في اتّجاهات الكتابة التاريخية التي لبست الرواية منها لسرد التاريخ، وصارت الاهتمامات التاريخية رواية الأيام والوقائع، وما لبث النصّ بعد ذلك مهما اتّجه في طريقة التأليف أن صار جمع رواية.

لذلك جاءت مقدّمة الطبري تؤكّد ذلك بقوله: "وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادنا في كلّ ما أحضرت ذكره فيه، تمّا شرطت أنّي راسمه فيه إنّما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواها فيه دون ما أدرك بحجج العقول واستنبط بفكر النفوس..."⁽³⁵⁾.

كما يؤكّد ذلك توصيف المسعودي لكتاب الطبري الذي قال عنه: "...فقد جمع الأخبار، وحوى فنون الآثار"⁽³⁶⁾. فتحصيل المعرفة في الكتابة التاريخية

لدى الطبري هي جمع الروايات التي تحمل الخبر، واحتواء الآثار التي تفيد الواقعة. فدلّ ذلك على أنّ الرواية هي نصّ التاريخ الإسلامي، وأنّ المؤلفات الكثيرة، والمدونات الكبيرة إنّما هي تقييد الخبر بجمع الروايات التي اختلفت طرق الإسناد فيها. وأنّ التاريخ الإسلامي اعتمد في مادّته النصّية على الرواية. وقد يكون في بعض الأحيان خلاصة التقييد للروايات.

ومن هذا الباب حيث الروايات سند، والأخبار آثار مروية، استعصت

جديد للتاريخ، إذ بدأ الناس يعيشون بمنطلقات جديدة تحدّد ثقافتهم وحضارتهم. ولا شيء يثبت هذا الانطلاق الجديد مثل إثبات الذات في التاريخ. كما في الجغرافيا، وهو ما أبرزته غزوات الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حيث "أنّ مغازيه وغزوات أصحابه كانت مصدر اهتمام واعتزاز لدى المسلمين، وكانت مواضيع محبّبة في مجالس السمر. وكانت المشاركة في مغازي الرسول وفعالياته الأخرى عاملا في رفع المترلة الاجتماعية، وعنصرا في تحديد العطاء في الديوان ممّا قوى الاهتمام بها"⁽³⁷⁾.

وللتطور التاريخي والمدّ الجغرافي اللذين أحدثتهما المغازي معنى وجوديا ران على التاريخية في التصورات الزمنية للسيرة وما تلاها، اهتمّ بها المحدثون فرعا في تخصّصهم. كما أفرد لها المهتمّون التآليف الخاصّة⁽³⁸⁾، وأفردوا لها الكتب في مؤلفاتهم⁽³⁹⁾، وجعلوا منها أبرز الأحداث في تلك الفترة، لأنّها أصبغت على الحروب طابعا جديدا لم يعهده العرب من قبل.

ومن الذين اهتمّوا بالمغازي رواية وتأليفاً⁽⁴⁰⁾، نذكر أبان بن عثمان (ت بين 95-105هـ/713-723م)، وعروة بن الزبير (ت 94هـ/712م)، ووهب بن منبه (ت 110هـ/728م)، وعاصم بن عمر بن قتادة (ت 119هـ/737م)⁽⁴¹⁾، وشراحيل بن سعد (ت 123هـ/730م)، والزهري (ت 124هـ/741م)، وعبد الله بن أبي بكر (ت 130هـ/747م)، وموسى بن عقبة (ت 141هـ/758م)⁽⁴²⁾، ومعمر بن راشد (ت 152هـ/760م)، وابن إسحاق (ت 152هـ/761م)، والواقدي (ت 207هـ/823م)⁽⁴³⁾، وغيرهم.

ويكوّن الفتح الإسلامي مجالا خصبا للتاريخ فهو حدث استثنائي في تاريخ

العرب خاصة، وفي تاريخ المسلمين عامّة، فمن خصوصية المدّ الجغرافي الذي منحه الفتح للمسلمين حيث مدّوا ثقافتهم وعقيدتهم إلى أصقاع كثيرة، إلى خصوصية الانتصارات على الأمم الأخرى، وبالأخصّ فارس والروم.

فلقد "تكوّنت بنتيجة ظهور الإسلام كعقيدة، والفتح الإسلامي كحدث سياسي إمبراطورية واسعة تحتاج إلى معرفة مسيرتها وتبرير تلك المسير وتفسيرها، وتحتاج إلى حفظ خبراتها كأمة جديدة تعبيرا عن وحدتها"⁽⁴⁴⁾، وتخليدا لمآثرها.

أنّ المعارك التي خاضها المسلمون في فتحهم للبلاد شرقا وغربا، كانت ملاحم في نظر المراقبين، ليس لأنّها قهرت القوّات العظمى في تلك الحقبة فحسب، بل لأنّها حقّقت الانتصارات العظيمة في زمن قياسي لم تشهد انتصارات أخرى.

إنّ معارك الفتح الإسلامي كانت معارك لإثبات الذات، ونشر الإسلام، كما كانت تحديا رفعه المسلمون ضدّ القوى الأخرى التي امتدّت في جغرافيا العرب ضمن المجال الحيوي الذي تعمل على تحقيقه الدول، إرضاء لشهوة السيطرة، وتحقيقا للحاجات الاقتصادية والحضارية.

ولقد كانت بلاد الشام أهمّ هذه الجغرافيا لأهمّية موقعها بين العوالم الثلاثة القديمة، ولقدسية المآثر فيها. فقد كانت منطقة الصراع بين الفرس والروم، ومجال التدافع بين الثقافات والحضارات، رغم ما ظهر من التعايش والتناغم بينها في مراحل معيّنة، لها خصوصيتها ولها ظروفها⁽⁴⁵⁾.

ومن هنا كانت تلك الغزوات في عهد الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم، التي اتّخذت من مناطق الشام أو الحاذية لها مجالا للدعوة، وحدودا للعزّة. وتلاها بعد ذلك إنفاذ أبي بكر لجيش أسامة الذي كان رسول الله صلّى الله عليه وآله

وسلم قد قلده إمارة الجيش إلى مشارف الشام. ثم عزم عزمته التي استنفر فيها الناس للجهاد في أرض الشام، وكتب إليهم: "عزمت أن أوجهكم إلى بلاد الشام لتأخذوها من أيدي الكفار والطغاة فمن عول منكم على الجهاد والصدام، فليبادر إلى طاعة الملك العلام"⁽⁴⁶⁾. ثم تلته إرساليات الفتح التي باشرها عمر بن الخطاب، فقد أثر عنه أنه جمع الصحابة وأبلغهم بعزمه فتح بلاد الشام، وأخذها من أيدي الروم، ووجد عندهم القبول والإقدام⁽⁴⁷⁾.

وللفتح معارك مشهودة، وأخبار مشهورة، حملتها الروايات فاتفقت في بعضها واختلفت في البعض الآخر، فهتت عقول إلى رصدها وتدوينها، وإثبات كل ذلك في دواوين صارت نصوصا عليها، في جزئياتها التي تخفى أحيانا على كتب التدوين التاريخي العام.

ومن كتب في الفتوح، وأفرد لها الرواية والتدوين لخصوصية أحداثها، نذكر: "فتوح الشام" للواقدي (ت 207هـ/823م)، و"فتوح البلدان" للبلاذري (ت 279هـ/892م)، و"الفتوح" لابن أعمش الكوفي (ت 314هـ/926م)، و"فتوح الإسلام" للأزدي (ت نحو 165هـ/782م)، و"فتوح مصر وأخبارها" لابن عبد الحكم (ت 257هـ/871م).

روايات الفتح الإسلامي للمغرب وخصوصياتها

لما كان لفتح المغرب الإسلامي أهمية بالغة من حيث الجغرافيا التي لم تكن كجغرافيا الشام، ومن حيث طبائع السكان الذين لم يكونوا على نهج أهل الشام رغم الاشتراك في الاستعمار الروماني، ومن حيث النصوص التي حملت إلينا خبر الفتوحات، خصصنا البحث لدراسة نصّ في الفتح الإسلامي للمغرب، لنبني على ذلك معرفة تاريخية صحيحة المنهج، قوينة الاتجاه.

وما زالت روايات الفتح الإسلامي لبلاد المغرب تكوّن إشكالا للباحثين، فهي لم تمنح الدارسين يقين الخبر الذي يأتي ناصعا من خلال كتابة تاريخية واضحة، ذلك أنّها بقيت روايات ذات طابع أسطوري، لما يكتنف هذه الأحداث من الخرافة والمبالغات.

زيادة إلى اضطراب نسق الروايات، التي تأتي في كثير من الأحيان شذرات يجمعها سياق السماع وتراتبية السند، أكثر مما يجمعها سياق السرد، فيحدث الارتباك في تنظيمها حدثا، ويمنح إلى ترتيبها زمنيا، أو ترتيبها حسب سندها. وهذا إن كان على معهود أهل الحديث للمنهج الذي يوطّر هذا العلم، فإنه لا يمكن على عهد المؤرّخين الذين يلزمهم منهج السرد إلى اختيار نسق الحدث، أو إلى اختيار وعائه الزمني.

ومن هنا جاءت الكتابات الأولى التي تعتمد هذه الروايات مضطربة تحمل الكثير غير المتجانس مع الحدث في سرده التاريخي، لذلك وجب على الباحث أن "يحاول نقد الأخبار ذات الطابع التاريخي العلمي، والتي كثيرا ما تتضارب في تفصيلاهما"⁽⁴⁸⁾، ليس من باب نقل الخرافة والأسطورة فحسب، ولكن من باب ترتيب الأحداث، ونقل أصحّ الأقوال فيها.

وما زالت أفكار المؤرّخين مهتمة بالوصول إلى اليقين التاريخي في وضع الأحداث والروايات لها في نصاب النسق المعرفي التاريخي الذي يشكل بالمفهوم النهائي للسردية فيه تأريخا يمثّل الحقيقة كما أراد لها منهج البحث. وهنا أحد من ضرورة السياق في بحثي أن أورد فقرة للمستشرق ليفي بروفنسال كتبها في خمسينيات القرن الماضي يقول فيها:

"لا زلنا إلى الآن بعيدين عن الوصول إلى كشف النقاب تماما عن تاريخ فتح العرب للمغرب، وإذا كنا اليوم على علم بمراحل الفتح الرئيسية التي تابعت على طول نصف قرن من الزمان، فإنّ التفاصيل لا زالت قيد الإهام، ولا زال الترتيب الزمني للحوادث متعارضا متناقضا. وسبب هذا الإهام هو أنّ تاريخ ذلك الفتح، كما ترويه المصادر العربية التي بين أيدينا، إنّما يقوم على مجموع من المعلومات تنقصها الدقّة في معظم الأحيان. ويكتنفها الغموض بسبب ما يحيط بها من أخبار ذات طابع أسطوري، والفتح يترأى لنا خلالها وكأنّه حكاية خرافية، لا سلسلة من الحملات العسكرية وما يعتمدها من هزائم وانتصارات تبعا لما تنجلي عنه المعارك"⁽⁴⁹⁾.

إنّ الروايات التي تقصّ أخبار هذا الفتح كثيرة، ولكنها كلّها إلى عصور متأخرة، وبعضها ينقل عن بعض بصورة عامّة، وتشوبها شوائب التحيز الظاهر، وهي لا تقدّم لنا إلّا قدرا ضئيلا من المعلومات الإيجابية توردها في غضون فيض من الكلام تخالطه الأخبار الموضوعية وأحاديث العجائب في كلّ حين، وهي تعتمد على روايات متباينة يعارض بعضها بعضا"⁽⁵⁰⁾.

وهذه الروايات تختلف باختلاف المدارس التاريخية التي تنتمي إلى صقعها، كما تختلف باختلاف الرواة الذين امتازوا بأسانيد مختلفة. فهناك الرواية الشرقية التي يمثّلها بصورة خاصّة⁽⁵¹⁾ ابن عبد الحكم وهو مصري⁽⁵²⁾، كما يمثّلها البلاذري، والواقدي، ولو أنّ كلّا من البلاذري والواقدي يمثّل مدرسة تاريخية قائمة بذاتها. و"رواية مغربية ذات طابع مشرقي إلى حدّ ما"⁽⁵³⁾، ثمّ رواية مغربية أندلسية"⁽⁵⁴⁾.

نصّ ابن عبد الحكم في فتح المغرب

يعدّ كتاب فتوح مصر والمغرب⁽⁵⁵⁾ من أهمّ كتب الفتوح في الغرب الإسلامي، فقد قال أحد محقّقيه: "كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم، هو أقدم ما وصل إلينا من كتابات المؤرّخين العرب عن الفتح الإسلامي للديار المصرية وأقاليم الغرب من الشمال الأفريقي والأندلس"⁽⁵⁶⁾. وروايته "هي أقدم رواية كاملة وصلت إلينا عن فتح المغرب"⁽⁵⁷⁾.

وقال محقّق آخر: "وإنّ كتاب فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم أقدم مصدر من المصادر العربية في تاريخ فتح المسلمين لمصر وشمال إفريقية"⁽⁵⁸⁾. وذلك لأنّه "استمرّ في روايته التاريخية، فتناول فتوح شمال إفريقية زمن عمرو بن العاص، وزمن الولاة والقوّاد من بعده، فجاء الكتاب بهذا كلّه وافيا لما يحتاجه المؤرّخون من معلومات توضّح حقائق الخلافات الكبيرة التي تضمّنها روايات الكتب عن تفاصيل فتح مصر وشمالي إفريقية"⁽⁵⁹⁾.

ومن هذا المنطلق في كون نصّ ابن عبد الحكم أقدم النصوص التي وصلت إلينا، جعلنا نصّه الأساس الذي نبي عليه نقدنا بالدراسة المقارنة، ثمّ نضمّ إليه نصوصا أخرى لنعرض المحمول في كلّ نصّ على المحمول في الآخر لتبيّن حقائق الأمور، فردّ النصوص من بعضها على بعضها من عادة المحقّقين، بل هو التحقيق ذاته. قال البلاذري: "أخبرني جماعة من أهل العلم بالحديث والسير، وفتوح البلدان، سقت حديثهم واختصرته، ورددت من بعضه على بعض..."⁽⁶⁰⁾.

وفيما يخصّ فتح إفريقية أورد ابن عبد الحكم في كتابه النصّ التالي: "وأراد عمرو أن يوجّه إلى المغرب، فكتب إلى عمر بن الخطّاب كما حدّثنا عبد الملك

بن مسلمة عن ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن أبي تميم الجشاني: أن الله قد فتح علينا أطرابلس وليس بينها وبين أفريقية إلا تسعة أيام، فإن رأى أمير المؤمنين أن يغزوها ويفتحها الله على يديه فعل. فكتب إليه عمر: لا، إنها ليست بأفريقية، ولكنها المفرقة، غادرة مغدور بها، لا يغزوها أحد ما بقيت" (61).

لا يمكن للمؤرخ أن يتناول نصاً للتدليل إثباتاً أو نفيًا لحدث إلا إذا بلغ منه النص مبلغ الصحة والسلامة، إذ لا يجوز الاستشهاد بما لم يعرض للنقد والتمحيص مما يجمع الناس من وثائق ونصوص. فليس كل ما ورد صحيحاً، وليس كل ما قيل صدقاً.

والرواية الإسلامية التي هي نصّ على الوقائع، لم تسلم من التدليس والوضع، وقد أسلفنا أن الناس استمرأت الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رغم تحريمه ذلك حرمة خاصة، فالكذب على غيره أكثر وأدهى.

وبما أن ابن عبد الحكم يبدو في روايته أقرب إلى المحدث منه إلى المؤرخ، وجب علينا لكل ذلك نقد هذا النصّ بأدوات نقد الرواية، وعرض رجال سندها على منهج الجرح والتعديل، لتبين القوة والضعف فيها، ونخلص لليقين الذي يوجهه المنهج في التعاطي مع المرويات والنصوص، فليس التاريخ إلا إثبات الحقائق بطرق صحيحة.

أما عبد الملك بن مسلمة فقد تكلم فيه أهل الجرح والتعديل، فقال الرازي: "عبد الملك بن مسلمة المصري... مضطرب الحديث، ليس بالقوي، حدثني بحديث في الكرم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جرثيل عليه السلام بحديث موضوع. نا عبد الرحمان قال سألت أبا زرعة عنه فقال: ليس بالقوي، هو منكر

وقال فيه ابن حجر العسقلاني: "قال ابن يونس: منكر الحديث، وقال ابن حبان: يروي المناكير الكثيرة عن أهل المدينة"⁽⁶³⁾.

وأما ابن لهيعة فهو عند الرازي ضعيف الحديث، ومضطرب⁽⁶⁴⁾، وقال في ميزان الاعتدال: "قال ابن معين ضعيف لا يحتجّ به. وقال ابن مهدي: ما اعتدّ بشيء سمعته من ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه... وقال: لا أحمل عن ابن لهيعة شيئا. وقال معاوية بن صالح: سمعت يحيى يقول: ابن لهيعة ضعيف. وقال يحيى بن سعيد: قال لي بشر بن السري: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً"⁽⁶⁵⁾.

ويذكر ابن هبيرة في الثقات عند ابن حبان⁽⁶⁶⁾. وفيه يقول الرازي: "نا عبد الرحمان أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إليّ قال: قال أبي: عبد الله بن هبيرة ثقة"⁽⁶⁷⁾. وقد روى عنه الجماعة سوى البخاري⁽⁶⁸⁾.

ويأتي في أعلى الإسناد أبو تميم الجيشاني، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه: "كان من عبّاد أهل مصر"⁽⁶⁹⁾. قال عنه ابن معين ثقة⁽⁷⁰⁾.

من خلال قواعد الجرح والتعديل يتبيّن أنّ هذه الرواية في فتح إفريقية ضعيفة لضعف اثنين في سندها، ولا ينبغي للمورّخ الحصيف الاعتماد عليها وحدها لإثبات ما تحمل من الخير. ويجب عليه أن ينظر في متنّها ليحقّق النقد الباطني، فلعلّها تحمل علة قادحة في صحّتها.

هذه الرواية مفتوحة على كثير من الإشكالات التي يستدعيها العقل المتدبّر في محمولها. فالتأمّل في فحوى ردّ عمر على عمرو بن العاص، يتعجّب من الألفاظ الواردة فيها، ويتساءل مستغرباً عن المعاني التي أوردتها الجواب على الكتاب.

- ما المقصود بالفرقة؟ وما علاقة هذا اللفظ بلفظ إفريقية من حيث الاشتقاق؟

- ماذا يقصد عمر بالغادرة المغدور بها؟

- وهل يقصد الجغرافيا أم يقصد السكّان؟

- وهل هذا ما خوّف عمر فأحجم عن فتحها، وتيّب من ذلك حتّى قطع في عدم فتحها؟

- لم يأت هذا التخوّف من عمر إلّا في فتح إفريقية، مع العلم أن أراض مجاهيل كثيرة طعنها عمر بالفتح !

لا تحمل الرواية ما يفيدنا في تحليل وتفسير هذه الإشكالات، لذلك كان لزاما على الباحث أن يعرض هذا النص على آخر من أجل إحداث التقاطع، وربّما المطابقة، فيحدث التعاضد الذي ينشده المؤرّخ لكي يحقّق الوصول إلى الحقيقة المطلوبة، أو يحدث التعارض الذي يجبّده المؤرّخ ليمتدّ البحث عن نصوص أخرى، فيزداد البحث عمقا وتفصيّا.

نصوص المقارنة

لم نجد عند خليفة بن خيَاط هذا الخبر في استئذان عمرو عمرا في فتح إفريقية، رغم أن خليفة له رواية عن أبي تميم بسند فيه ابن طبيعة، وبينهما الحارث بن يزيد⁽⁷¹⁾، وهو ثقة كما أورد الرازي⁽⁷²⁾. وهذا ما أجج نار الشكّ في صحّة الرواية، ولكن لا يمكن منهجيا أن يحكم نصّ على نصّ إلّا بالقرائن التي ترجّح ذلك.

والبحث عن نصوص أخرى هو من موجبات منهج التحقيق في الرواية،

فلعلها تتقوى من طريق آخر، أو تهوي بدليل قوي يرجح غيرها. ومن هذا السبيل استدعينا نصّا من سياق آخر يسرد رواية فتح إفريقية، وهو لمؤرخ من مدرسة بغداد، يدعى أحمد بن يحيى البلاذري، كتب في فتوح البلدان كتابا جيّدا، وساق فيه خبر فتح إفريقية، فقال:

"حدثني بكر بن الهيثم عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن طلحة... وكتب إلى عمر بن الخطاب «أنا قد بلغنا اطرابلس وبينها وبين إفريقية تسعة أيام فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لنا في غزوها فعل» فكتب إليه ينهأ عنها ويقول ما هي بإفريقية ولكنها مفرقة غادرة مغدور بها وذلك أنّ أهلها كانوا يؤدّون إلى ملك الروم شيئا فكانوا يغدرون به كثيرا وكان ملك الأندلس صالحهم ثمّ غدر بهم وكان خبرهم قد بلغ عمر⁽⁷³⁾.

ورغم أنّ النصّ يتقاطع مع نصّ ابن الحكم في ألفاظه، إلّا أنّه يزيد إهاما، ويزيدنا شكّا وارتيابا. فهو يؤكّد بلفظه ربط العلاقة بين لفظ إفريقية ومفرقة من حيث الاشتقاق، مع العلم أنّ الروايات الإسلامية تنسب إفريقية إلى إفريقش، وتدّعي أنّ اسمها اشتقّ من اسمه.

ثمّ يذهب النصّ ليفسّر ما جاء على لسان عمر ويحيب عن سؤالنا حوله، لكنّه يزيد في بلبلة الأفكار حول فهم مقصود عمر في توصيفه لإفريقية، فيجعل عدم تأديتهم شيئا إلى ملك الروم غدرا منهم، وهو تفسير غادرة، وأنّ ملك الأندلس غدر بهم، وهو تفسير مغدور بها.

وهكذا نجد أنفسنا أمام إشكالات مركّبة، لا تمنحنا فهما للنصّ، ولا تحبنا يقينا يصرفنا إلى اعتماده. وهكذا تتحدّد الإشكالات لتصبح هذه المنظومة:

- ما هي طبيعة العلاقة بين ملك الروم وأهل إفريقية؟
 - ما هي طبيعة العلاقة بين ملك الأندلس وأهل إفريقية؟
 - من أين لعمر هذه المعرفة التاريخية بأهل إفريقية؟
 - وما دخل علاقات أهل إفريقية بغيرهم في حركة الفتح، التي هي نشر للدين، وتحرير الناس من الجور؟
 - لم تحدّثنا كتب التاريخ عن علاقة القوط الغربيين بأهل إفريقية بسياق يفيد ما أفاد نصّ البلاذري !
 - التاريخ يشهد أنّ الروم ساموا أهل إفريقية أنواع الاستعمار المتسلّط على خيرات البلاد !
 - أليس من واجب عمر تبليغ الدين ولو كان أهل إفريقية على أسوأ حال ترجى منهم؟
 - ألا يمكن أن تكون هذه النصوص قد أساءت إلى أهل إفريقية، لأنّنا نعلم أنّ عمر الذي ينصف الناس لا يمكنه أن يتحمّل وزر هذا التوصيف، فيمن لا يعرفهم، ولم يخالطهم؟
 - ماذا أفادت هذه الزيادات غير الالتباس والإجمام؟
- رغم التطابق في نصّ الرواية، والزيادة في النصّ الثاني شارحة ومفسّرة، وليست من صميم الرواية، وهي كما يقال في علم الحديث زيادة الثقة. فالبلاذري رغم ثقته وحصافته التي تبوّئه مكانة سامية في عداد المؤرّخين، إلّا أنّ زيادته أربكت الفهم، وزادت من الالتباس.

ولذلك كان لزاما بمنطق المقارنة أن نستدعي نصًا آخر في سياق الرواية
لعلنا نزداد تبصّرًا في بنائنا معرفة تاريخية حول الفتح الإسلامي لبلاد المغرب. ولما
كان النصّ الأوّل مصريًا، والثاني عراقيًا، استدعينا نصًا مغربيًا لنعرض مناهج
الكتابة، ولنقصّ الحقائق في النصوص التي هي معتمدنا في دراساتنا التاريخية.

يقوم نصّ ابن عذارى المرآكشي قيمة معرفية تاريخية، من حيث المنهج،
ومن حيث السرد، ويمتدح التاريخ سياقًا آخر تعرض فيه الرواية بصيغة تقدّم قيمة
معرفية تفيد المؤرّخ في تقصّيه للحقائق التي وراء الوقائع.

قال ابن عذارى: "وفي سنة 22 بعدها⁽⁷⁴⁾، افتتح بلاد إطرابلس، وكتب
إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب-رضه- يخبره بما أفاء الله عليه من النصر
والفتح، وأن ليس أمامه إلّا بلاد إفريقية، وملوكها كثير، وأهلها في عدد عظيم،
وأكثر ركوبهم الخيل. فأمره بالانصراف عنها، فأمر عمرو العسكر بالرحيل
قافلا على مصر"⁽⁷⁵⁾.

أوّل ما يظهر من نصّ ابن عذارى الوضوح، فلا توجد به عبارات غامضة
تستدعي التفسير والتأويل. ومن وضوحه تناغمه مع الحالة التي كان عليها عمرو،
والموقف الذي اتّخذه عمر بن الخطّاب.

فحيثيات الواقعة كلّها عسكرية، إذ عمرو بن العاص قائد لجيش عمر في
جبهة الفتح الغربية، وإليه يرفع التقرير الميداني عن وقائع المعارك، وسيرورة الفتح.
ولعمرو فرق استطلاعية تسبق الجيش إلى المواقع لتكتشف المجال، وتقدّم الأخبار
ضمن الإستراتيجية العامّة للحروب.

وهكذا يأت نصّ ابن عذارى ليتناسب مع كلّ الحيثيات الواقعية التي تحيط

بالموقف. إنّه يعرض كلّ المعطيات الاستخباراتية عن الخصم، فيبين عدده وعدّته، ويظهر قوّته التي يمتلكها، حتّى لا تتهورّ القوات الفاتحة في معارك خاسرة لم تحسب لها حسابها.

ومن هنا يأت قرار عمر ابن الخطّاب متناسقا مع ما وصله من التقرير الميداني، الذي يحيط بالخصم معرفة بأحواله، ودراية بإمكاناته. ومن خلال نصّه نستطيع أن نؤوّل عباراته، حيث تكون تعليقا على الإمكانيات التي يملكها أهل إفريقية، وعدم الإحاطة بها، ممّا يغرّر بالجيش فيغدر بذلك.

ومن خلال المقارنة نستبين أنّ ابن عذاري لم يكن "في زمرة الإخباريين الذين اعتادوا أن يجمعوا الغثّ والسمين، والرخيص والثمين، ولكنّه كان في قائمة المؤرّخين الواعين المغرمين بتقديم المادّة التاريخية في صورة تطمئنّ نفوسهم إلى أنّها هي الصورة الحقيقية للواقع التاريخي"⁽⁷⁶⁾. وهذا ما يؤكّد درجة الوعي بمسألة الكتابة التاريخية في بلاد المغرب التي أنتجت فيما بعد العلّامة ابن خلدون.

وبما حوى كتاب ابن عذاري من مادّة تاريخية لها قيمتها في محاولة إعادة بناء الماضي، جعل له الباحثون مكانة خاصّة في اعتماد نصوصه. فهو يحرص على ذكر مصادره، ولا يهمل ذلك كما فعل ابن خلدون وابن الخطيب اللذين اعتمدا مادّته، ولكنهما لم يذكراه.⁽⁷⁷⁾

ومن هذا السبيل في اعتناء الباحثين بقضايا الفتح الإسلامي لبلاد المغرب يأت نصّ ابن عذاري في غاية الأهميّة من حيث الاعتماد والمقاربة. ومن "الطبيعي والمعقول أن نولي "البيان المغرب" مكانا خاصّا فيما يتّصل بالفتح العربي وتطوّراته، وذلك بسبب ما يورده صاحبه من التفاصيل وما اعتمد عليه من الأصول وما

يسوقه من النصوص» (78).

الخاتمة

نخلص في دراستنا إلى النقاط التالية:

- لا يمكن للدراسات التاريخية إلا أن تتجه الاتجاه العام للذهنية العلمية التي لا تنفك عن المقارنة، التي تعتبر الكفيل الأكبر في جلاء المعاني، وتكوين المعارف.
 - أوّل المقارنات مقارنة النصوص، فلمّا كانت النصوص هي مستند المؤرّخ في إثبات الحقائق، كان لزاما عليه أن يتأكّد من محمولاتها، وذلك بعقد المقارنة بينها.
 - النصوص كفيلة بنقد بعضها البعض، وكفيلة كذلك باستجلاء المعارف فيها.
 - التاريخ ليس رواية جيّدة فحسب، بل هو إدراك للمروري، ووضعه في سياقه الطبيعي.
 - المدرسة التاريخية المغربية لها حسّ تاريخي مكنها من إدراك السياقات التي وردت فيها الروايات.
 - كان ابن عذاري "واضح الهدف والشخصية والثقافة التاريخية، قريبا من الأهداف الموضوعية التي يتوخّاها الباحثون والدارسون مع ذوق وحسن اختيار" (79).
 - المغرب الإسلامي وضمّنه الجزائر كانت على اعتبار بشري وماديّ طوال التاريخ.
- ### ببليوغرافيا
- إبراهيم عبد اللطيف: وثائق التاريخ العربي، منير الإسلام، ع 05، س 21، القاهرة 1383هـ.

- الأزدي محمد بن عبد الله البصري أبو إسماعيل: كتاب فتوح الشام، تحقيق وليم ناسوليس الأيرلاندي، مطبعة بيتست مشن، كلكتة 1853.
- الألوسي سالم: الوثائق وأهميتها في الكتابات التاريخية، مجلة المجمع العلمي، ج 04، م 51، بغداد 1425 هـ / 2004 م.
- بدوي عبد الرحمان: النقد التاريخي، ط 02، وكالة المطبوعات، الكويت 1977.
- برج محمد عبد الرحمان: الموضوعية في التاريخ، مجلة كلية الآداب، ع 02، الجزائر 1970.
- ليفي بروفنسال: نصّ جديد عن فتح العرب للمغرب، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، ع 1-2، م 02، مدريد 1373 هـ / 1954 م.
- البستي محمد بن حبان التميمي (ت 354 هـ / 965 م): كتاب الثقات، ط 01، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند 1393 هـ / 1973 م.
- البلاذري أحمد بن يحيى بن جابر أبو العباس (ت 279 هـ / 892 م): فتوح البلدان، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، دط، مؤسسة المعارف، بيروت 1407 هـ / 1987 م.
- تضرغوت محمد: نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي - مقاربة منهجية -، ط 01، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2004.
- ابن خياط خليفة العصفري (ت 240 هـ / 854 م): تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، د ط، دار الفكر، بيروت 1414 هـ / 1993.
- الدارمي عثمان بن سعيد: التاريخ، تحقيق أحمد محمد نورسيف، د ط، دار المأمون للتراث، دمشق، دت.
- الدوري عبد العزيز: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، د ط، دار المشرق، بيروت 1983.
- الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد (ت 748 هـ / 1374 م): سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط 03، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405 هـ / 1985 م.

- الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد (ت748هـ / 1374م): ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد الجاوي، د ط، دار المعرفة، بيروت، د ت.
- الرازي عبد الرحمان بن أبي حاتم (ت 327هـ/938م): الجرح والتعديل، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1371هـ / 1952م.
- زريق قسطنطين: نحن والتاريخ، ط 04، دار العلم للملايين، بيروت 1979.
- زمامة عبد القادر: تاريخ ابن عذاري المرڪشي، المناهل، ع 17، س 07، الرباط جمادى الأولى 1400/مارس 1980.
- الطبري محمد بن جرير أبو جعفر (ت310هـ/922م): تاريخ الأمم والملوك، تحقيق نوآف الجراح، ط 01، دار صادر، بيروت 1424هـ/2003م.
- ابن عبد الحكم عبد الرحمان بن عبد الله (ت257هـ/871م): فتوح مصر وأخبارها، تحقيق محمد الحجيري، ط 01، دار الفكر، بيروت 1416هـ / 1996م.
- عبد الحميد سعد زغلول: فتح العرب للمغرب بين الحقيقة التاريخية والأسطورة الشعبية، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، م 16، الإسكندرية 1962.
- عبد الرحمان بن عبد الله بن عبد الحكم (ت257هـ/871م): فتوح مصر والمغرب، تحقيق عبد المنعم عامر، د ط، سلسلة الذخائر، القاهرة، د ت.
- العسقلاني أحمد بن علي بن حجر (ت 852هـ/1448م): لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ط 01، دار البشائر الإسلامية، بيروت 1423هـ، 2002م.
- ابن عذاري المرڪشي (نحو 695هـ/ نحو 1295م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق كولان وبروفنسال، ط 03، دار الثقافة، بيروت 1983.
- المزري جمال الدين يوسف أبو الحجاج (ت 742هـ/م): تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشّار عواد معروف، ط 01، مؤسّسة الرسالة، بيروت 1413هـ/1992م.

- المسعودي علي بن الحسين أبو الحسن: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط05، دار الرسالة الحديثة، بيروت 1393هـ / 1973م.
- مصطفى شاكر: التاريخ العربي والمؤرخون، ط 3، دار العلم للملايين، بيروت 1983.
- النشار مصطفى: من التاريخ إلى فلسفة التاريخ - قراءة في الفكر التاريخي اليوناني، د ط، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ت.
- هورس جوزف: قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، ط 03، منشورات عويدات، بيروت 1986.
- هوروفيتس يوسف: المغازي الأولى ومؤلفوها، ترجمة حسين نصار، ط 02، مكتبة الخانجي، القاهرة 1421هـ / 2001م.
- الواقدي محمد بن عمر (ت 207هـ / م): فتوح الشام، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمان، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ / 1997م.
- اليعمري محمد بن محمد بن سيّد الناس (ت 734هـ / 1333م): عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، تحقيق محمد العيد الخطراوي وعلمي الدين مستو، د ط ، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، د ت.

- Buchsenschutz (Olivier) et autre : Histoire quantitative et archéologie protohistorique, in : Histoire et Mesure, Paris 1995.
- Croce (Benedetto): **What is living and what is dead of the philosophy of Hegel**, translated by Douglas Ainslie, Russel & Russel, U S A 1915.
- De Coulanges (Fustel) : **Recherches sur quelques problèmes d'histoire**, Librairie Hachette, Paris 1885.
- De Figueiredo (Fidelino): **O Espirito historico**, 3em Edicao, Livraria classica editor, Lisboa, Portugal 1920.
- Fueter Eduard (): **Histoire de l'historiographie moderne**, Traduit de Emile Jeanmaine, Librairie Felix Alcan, Paris 1914.
- Gaylord Bourne (Edward) : **Essays in historical criticisme**, London 1901.
- Grafton (Anthony) : **Les origines tragiques de l'érudition**, traduit par Pierre-Antoine (Fabre), Edition du Seuil, Paris 1998.

- Hartog (François): L'œil de l'historien et la voix de l'histoire, in: Communications, Paris 1986.
- Husband Baird (George): **Historical Evidence**, Clarendon Press, Oxford 1909.
- Langlois (Charles-Victor) et Seignobos (Charles), **Introduction aux études historiques**, éditions Kimé, Paris 1992.
- Morrow Fling (Fred): **The writing of history an introduction to historical method**, Yale University Press, London 1902.
- Moses I. (Finley): Le document et l'histoire économique de l'Antiquité", in: A E S C, Paris 1982.

الهوامش

- (1) عبد اللطيف إبراهيم: وثائق التاريخ العربي، منبر الإسلام، ع 05، س 21، القاهرة 1383هـ، ص 145.
 - (2) Fidelino (De Figueiredo): **O Espirito historico**, 3em Edicao, Livraria classica editor, Lisboa, Portugal 1920, p 36.
 - (3) عبد اللطيف إبراهيم، المرجع السابق، ص 145.
 - (4) سالم الأوسى: الوثائق وأهميتها في الكتابات التاريخية، مجلة المجمع العلمي، ج 04، م 51، بغداد 1425هـ / 2004م، ص 160.
 - (5) مصطفى النشار: من التاريخ إلى فلسفة التاريخ- قراءة في الفكر التاريخي اليوناني، د ط، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ت، ص 53.
 - (6) Fidelino (De Figueiredo), op. cit, p 34.
 - (7) George (Husband Baird): **Historical Evidence**, Clarendon Press, Oxford 1909, p 27.
 - (8) Moses I. (Finley): Le document et l'histoire économique de l'Antiquité", in: A E S C, Paris 1982, V 37, N° 05, p 298.
 - (9) François (Hartog): L'œil de l'historien et la voix de l'histoire, in: Communications, Paris 1986, V 43, N° 01, p 59.
 - (10) George (Husband Baird), op. cit, p 29.
 - (11) Madeleine (Foisel), op. cit, p 145.
 - (12) ما يؤكد ذلك استحواد دراسة الوثائق على حيز كبير في كتب التنظير للكتابة التاريخية. أنظر مثال ذلك:
- Fred(Morrow Fling): **The writing of history an introduction to historical method**, Yale University Press, London 1902, pp 48-125.
- (13) Eduard (Fueter): **Histoire de l'historiographie moderne**, Traduit de Emile Jeanmaine, Librairie Felix Alcan, Paris 1914, p 705.
 - (14) Fustel (De Coulanges): **Recherches sur quelques problèmes d'histoire**, Librairie Hachette, Paris 1885, p 01.
- (قسطنطين زريق: نحن والتاريخ، ط 04، دار العلم للملايين، بيروت 1979، ص 15.42)

- (16) Edward (Gaylord Bourne): **Essays in historical criticisme**, London 1901, p 250.
- (17) محمّد عبد الرحمان برج: الموضوعية في التاريخ، مجلة كلية الآداب، ع 02، الجزائر 1970، ص 28.
- (18) Anthony (Grafton): **Les origines tragiques de l'érudition**, traduit par Pierre-Antoine (Fabre), Edition du Seuil, Paris 1998 , p 58.
- (19) Charles-Victor (Langlois) et Charles (Seignobos), **Introduction aux études historiques**, éditions Kimé, Paris 1992 , p : 29.
- (20) عبد الرحمان بدوي: النقد التاريخي، ط 02، وكالة المطبوعات، الكويت 1977، ص ب.
- (21) نفسه.
- (22) نفسه.
- (23) عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص ج.
- (24) محمّد تضرغوت: نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي-مقاربة منهجية، ط 01، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2004، ص 14.
- (25) Olivier (Buchsenschutz) et autre: Histoire quantitative et archéologie protohistorique, in : Histoire et Mesure, Paris 1995, V 10, N° 03, p 232.
- (26) جوزف هورس: قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، ط 03، منشورات عويدات، بيروت 1986، ص 66.
- (27) Benedetto (Croce): **What is living and what is dead of the philosophy of Hegel**, translated by Douglas Ainslie, Russel & Russel, U S A 1915, p 135.
- (28) الآية 46 من سورة الحجّ.
- (29) الآية 109 من سورة يوسف.
- (30) الآية 82 من سورة غافر.
- (31) الآية 10 من سورة محمد.
- (32) عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، دط، دار المشرق، بيروت 1983، ص 18.
- (33) شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ط 3، دار العلم للملايين، بيروت 1983، ج 1، ص 62.
- (34) نفسه.

- (35) محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (ت 310هـ/922م): تاريخ الأمم والملوك، تحقيق نوّاف الجراح، ط01. دار صادر، بيروت 1424هـ/2003م، ج01، ص2.
- (36) علي بن الحسين أبو الحسن المسعودي (ت 346هـ/957م): مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط05، دار الرسالة الحديثة، بيروت 1393هـ/1973م، ج01، ص15.
- (37) عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص19.
- (38) تكوّنت في ذلك مجاميع، بالتطويل والتقصير. انظر:
- محمد بن محمد بن سيّد الناس اليعمري (ت 734هـ/1333م): عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، تحقيق محمد العيد الخطراوي ومحبي الدين مستو، دط، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، دت، ج01، ص51.
- (39) مثالا على ذلك، انظر:
- محمد بن حبان التميمي البستي (ت 354هـ/965م): كتاب الثقات، ط01، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند 1393هـ/1973م.
- (40) ألح إلى أن كتب المغازي لاعتبارات منهجية شملت في الأغلب حياة الرسالة النبوية.
- (41) يعتمد عليه ابن إسحاق كثيرا. انظر:
- شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ/1374م): سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط03، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405هـ/1985م، ج05، ص241.
- (42) كان بصيرا بالمغازي النبوية. انظر:
- الذهبي، المصدر السابق، ج06، ص114.
- (43) عن هؤلاء وغيرهم، انظر الدراسة القيّمة:
- يوسف هوروفيتس: المغازي الأولى ومؤلفوها، ترجمة حسين نصّار، ط02، مكتبة الخانجي، القاهرة 1421هـ/2001م.
- (44) شاكر مصطفى، المرجع السابق، ج01، ص62.
- (45) هذا معنى يحتاج إلى بسط في التحليل.
- (46) محمد بن عمر الواقدي (ت 207هـ/823م): فتوح الشام، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمان، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ/1997م، ج01، ص06.

- (47) محمد بن عبد الله الأزدي البصري أبو إسماعيل (ت 165هـ/782م): كتاب فتوح الشام، تحقيق وليم ناسوليس الأيرلاندي، مطبعة بنتست مشن، كلكتة 1853، ص 01.
- (48) سعد زغلول عبد الحميد: فتح العرب للمغرب بين الحقيقة التاريخية والأسطورة الشعبية، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، م 16، الإسكندرية 1962، ص 02.
- (49) نلمح أن كلام ليفي بروفنسال فيه من المآخذ. ولكن ليس هذا محل الردّ عليها.
- (50) ليفي بروفنسال: نصّ حديد عن فتح العرب للمغرب، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، ع 1-2، م 02، مدريد 1373هـ/1954م، ص 193.
- (51) نفسه.
- (52) لمصر ميزة خاصة، حيث هي قاعدة الفتح لبلاد المغرب. انظر: سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق، ص 07.
- (53) التأثيرات بين المشرق والمغرب إشكالات أخرى في الدراسات التاريخية.
- (54) ليفي بروفنسال، المرجع السابق، ص 193.
- (55) ورد في بعض إصدارات بعنوان: فتوح مصر وأخبارها.
- (56) عبد الرحمان بن عبد الله بن عبد الحكم (ت 257هـ/871م): فتوح مصر وأخبارها، تحقيق محمد الحجيري، ط 01، دار الفكر، بيروت 1416هـ/1996م، ص 05.
- (57) سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق، ص 07.
- (58) عبد الرحمان بن عبد الله بن عبد الحكم (ت 257هـ/871م): فتوح مصر والمغرب، تحقيق عبد المنعم عامر، دط، سلسلة الذخائر، القاهرة، دت، ج 01، ص م.
- (59) نفسه، ص ح.
- (60) أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري أبو العباس (ت 279هـ/892م): فتوح البلدان، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، دط، مؤسسة المعارف، بيروت 1407هـ/1987م، ص 08.
- (61) الرحمان بن عبد الله بن عبد الحكم (ت 257هـ/871م): فتوح مصر وأخبارها، تحقيق محمد الحجيري، ص 297.
- (62) عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ/938م): الجرح والتعديل، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت 1371هـ/1952م، م 05، ص 371.

3- مناقبه وفضائله:

مما لا شك فيه أن الشيخ سحنون كان عملة نادرة بحيث تجاوزت شهرته ومكانته العلمية بلاد إفريقية إلى المغرب والأندلس وذلك باعتراف معظم مصادر ترجمة الأعلام فزركلي صاحب موسوعة الأعلام يذكره ميرزا مناقبه قائلاً: (هو القاضي الفقيه انتهت إليه الرياسة والعلم في المغرب كان زاهدا لا يأهبه سلطانا في حق يقوله وكان رفيع القدر عفيفا أبي النفس،¹ وصاحب كتاب شجرة النور الزكية محمد بن محمد مخلوف يثني عليه ميرزا مكانته وفضائله العلمية والتعبدية، قائلاً: (لقد اجتمع للشيخ سحنون من الفضائل ما تفرق في غيره الفقيه الحافظ العابد الورع الزاهد الأمام العالم الجليل المتفق على فضله وإمامته،² وبدوره الإمام الذهبي يبرز صفاته وفضائله العلمية والأخلاقية قائلاً: سحنون شيخ المالكية انتهت إليه الرياسة في المغرب وكان موصوفا بالعقل والديانة التامة والورع ومشهورا بالجد والبذل وافر الهمة عديما النظر،³ ولا يقل صاحب كتاب الديباج حماسة واستماتة في الدفاع عنه وإبراز فضائله ومناقبه الأخلاقية والعلمية قائلاً: (كان سحنون ثقة حافظا للعلم فقيه البدن اجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت في غيره فهو الفقيه البارِع والورع الصادق والصرامة في الحق والزهادة في الدنيا والتخشن في اللبس والمطعم والسماحة وكان لا يقبل من السلطان شيئا بما وصل أصحابه به بالثلاثين دينارا أو نحوها ومناقبه كثيرة وكان هذا مع رقيق القلب غزير الدمعة ظاهر الخشوع متواضعا

¹ الزركلي: الأعلام: المطبعة العربية المصرية ح4، ص129.

² محمد بن محمد مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: المطبعة السلفية 1349 هـ/1930م،

³ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ح 10 ص65.

قليل التصنع كريم الأخلاق حسن الأدب سالم الصدر شديدا على أهل البدع لا يخاف في الله لومة لائم وسلم له الأمامة أهل عصره واجتمعوا على فضله وتقديمه وكان العلم في صدر سحنون كسورة من القرآن من حفظه وما رأيت في الفقه مثل سحنون وقال ابن حارث قدم سحنون بمذهب مالك واجتمع له مع ذلك فضل الدين والعقل والورع والعفاف والانقباض فبارك الله فيه للمسلمين فمالت إليه الوجوه وأحبته القلوب.¹

وقد أور كتاب سيرته المتأخرون كثيرا من كراماته مما يدل على الاحترام الذي كان يكتنه الناس له في قلوبهم.²

وعليه يتبين لنا مما ذكرناه عن الشيخ سحنون ومناقبه وفضائله ما يلي:

أولاً: أن الشيخ سحنون قد اجتمعت له من المناقب والفضائل الأخلاقية والتعبدية والعلمية ما لم تجتمع لغيره من أعلام الفقه الإسلامي في المغرب آنذاك.

وثانياً: إن فضائله ومكارمه سواء منها التعبدية أو السلوكية أو العلمية كانت كافية تجعل من شخصيته نادرة علمية في المغرب وتجاوزت شهرته حدود الإقليم إلى الأندلس وحتى المشرق الإسلامي في القرن 3 هـ.

4- دوره في توطيد المذهب المالكي في المغرب الإسلامي:

تعتبر المدرسة المالكية من المذاهب التي كتب لها البقاء والصمود والاستمرار والانتشار في الغرب الإسلامي وذلك ما يراه أبو زهرة قائلاً:

¹ ابن فرحون: المصدر السابق ص 161-162.

² دائرة المعارف الإسلامية مجلد 11 ص 330.

(وهكذا نرى مذهب مالك قد انتشر في غرب البلاد الإسلامية ولم ينتشر إلا قليلا في شرقها ببلاد العراق وما وراءها، وذلك لإقامة كثيرين من تلاميذه بمصر وتونس وسرى منهما إلى كل البقاع في غرب البلاد،¹ ونرى أن صمود المدرسة المالكية وبقائها على قيد الحياة العلمية والاجتماعية يعود أساسا إلى عاملين الأول طبيعة المذهب المتميز بمرونته وحيويته وقدرته على التكيف مع طبيعة الظروف وتطور الأحداث السياسية والاجتماعية في بلاد المغرب من جهة، ومن جهة أخرى التزام دعائه الصارم بالنصوص ونقصد بها الكتاب والسنة والتركيبة الاجتماعية لبلاد المغرب وذلك ما يشير إليه المستشرق الفرنسي أندري جوليات في تاريخ إفريقيا الشمالية قائلا: (المذهب المالكي نسبة إلى إمام المدينة مالك بن أنس توفي سنة 179هـ/795م وهو مذهب متمسك أشد التمسك بالنص مناهض للتأويل على العقل ولما كان المذهب منسجما أتم الانسجام مع العقلية البربرية انتصر طبعاً بإفريقيا ثم بكامل إفريقيا الشمالية²).

وإن كنا لا نوافق جوليات مع تحليله كليا كون المدرسة المالكية ملتزمة إلى هذه الدرجة بالنصوص متعصبة لها رافضة للعقل كليا فالمعروف إن القياس أصل من أصول المذهب المهم إن التمكين للمذهب المالكي في المغرب وانتشاره وتوطيد أركانه وأسسها يعود فضله لتلاميذه الإمام مالك ومن هؤلاء نذكر علي بن زياد توفي 183 هـ/799م، الذي يرجع إليه الفضل في نقل الفقه المالكي الذي سمع عن مالك موطأه) وجاء بنسخة منه إلى إفريقية فهو بذلك أول من أدخله إفريقية وأبرز شخصية مالكية بعد علي بن زياد هو عبد الله بن فروخ ت 175هـ/791م، فقيه أهل

¹ أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية: دار الفكر العربي القاهرة، مصر 1365 هـ/1946م ص423.

² أندري جوليات: تاريخ إفريقيا المالية: الدار التونسية للنشر ص64.

المغرب ارتحل إلى المشرق فسمع من جماعة من العلماء وأخذ عن مالك كما أخذ هو عنه وكان يكرمه ويروى له فضلا ثم عند عودته إلى إفريقية أخذ يعلم الناس العلم ويحدثهم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انتفع به كثير وكان اعتماده على مالك بفضل هؤلاء الأعلام وأمثالهم درج المذهب المالكي بإفريقية ثم قام على يد أسد بن الفرات ت 214هـ/828م، وأخيرا اكتمل نضجه وازدهر وتمت له السيادة على يد الإمام سحنون،¹ (الذي حصل له القبول ما لم يحصل لأحد ممن لقي الإمام مالك نفسه عاد إلى إفريقية من المشرق سنة 191هـ/800م بزيادة علمي كبير وسلوك مالكي قويم من أشهر الفقهاء لا في إفريقية فحسب بل في المغرب قاطبة.²

وقد تمكن من نشر المذهب المالكي بفعل عوامل سياسية وعلمية واجتماعية أبرزها
أولا: قوة شخصيته.

ثانيا: جلوسه للتدريس حيث كان يسمع تلاميذه كتاب الموطأ بمختلف روايته خاصة رواية ابن القاسم وجامع ابن وهب ت [197هـ/213م].
ثالثا: اهتم بنشر مروياته وإسماع كتابه المدونة الكبرى الذي ضبط من خلال الفقه المالكي للأجيال القادمة.³

¹ عبد العزيز المحدوب: الصراع المذهب بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية ص 40-41.

² مجلة الدراسات التاريخية العدد 15-16 ، 1433-1434/2012-2013: نوار سليم ص 79.

³ مجلة الدراسات التاريخية: المرجع السابق العدد 15-16، 1433-1434هـ/2012-2013م
مقال عنوانه المذهب المالكي ببلاد المغرب في العهد الأغلي والفاطمي ما بين الأصول المشرق والجهود المغربية
نوار سليم جامعة الجزائر 02 ص 79.

رابعا: تقلده وظيفة القضاء لمدة ست سنوات 234-240هـ/848-845م سمحت بتكريس الفقه المالكي في المسائل القانونية والقضايا المطروحة للإفتاء كالنوازل.

خامسا: التأليف الفقهي للمدونة الكبرى على المذهب المالكي كمرجعية قانونية رئيسية بعد أن هذب الأسدية ونقحها من شوائب الفتاوي الحنفية مستعينا بأستاذه المصري عبد الرحمان بن القاسم.

سادسا: كثرة طلابه في الأمصار فقد بلغ تلاميذه الأندلسيون أكثر من 72 تلميذا وطلبته المغاربة 700 طالبا.¹

سابعا وأخيرا: لا ننسى دور الأغالية السلطة السياسية في اختضاب المذهب والشيخ وتولية منصب الإفتاء والقضاء ويتبين لنا مما ذكرناه سابقا ما يلي:

أولا: يجب التذكير أن المذهب المالكي قد انتشر في إفريقية قبل قيام دولة الأغالبة 184هـ/800م، غير أنه شهد في عصرهم سرعة الانتشار وانتصاره النهائي.

وثانيا: أن انتشار المذهب وانتصاره النهائي على بقية المذاهب وخاصة الحنفي لم يكن نتيجة قرار سياسي ومجهود عسكري فحسب كما يعتقد البعض وإنما ثمرة مجهود فكري واجتماعي كبير من قبل ثلة من الأعلام البارزين المتعلمين على الإمام مالك.

¹ مجلة الدراسات التاريخية للعدد 15-16 جامعة الجزائر 02، 1433-1434هـ/2012-2013

مقال عنوانه دور المغاربة في نشر المذهب المالكي في صقلية طيب بوسعد، ص50.

وثالثا: يمكن اعتبار الشيخ سحنون بمثابة مهندس التمكين للمذهب المالكي في إفريقية والمغرب فعلى يده كان نضج المذهب وازدهاره وتحقيق السيادة له، وذلك بفعل حماسه الشديد له والتزامه السلوكي والأخلاقي به والذي انعكس بشكل مباشر على الصعيد العملي في الأوساط الشعبية.

5- دوره في حركة الإصلاح الديني والاجتماعي:

تعزز المذهب المالكي في إفريقيا والمغرب وتحققت له السيادة المطلقة مع بداية القرن 3 هـ/ بفضل ثلة من أعلام المذهب ومنهم الشيخ سحنون الذي اكتمل بفضل المذهب وتحقق نضجه وانتصاره على بقية المذاهب ومن هنا عمل الشيخ سحنون على تجسيد ذلك الإنجاز على أرض الواقع وذلك بالتمكين للمذهب ومواجهة أهل البدع والأهواء والملل والنحل المنحرفة عن مذهب أهل السنة والجماعة (وليس قبوله لخطة القضاء بعد امتناع شديد إلا لغاية الإصلاح لا لغاية مادية).¹

(وكان من أول أعماله أن حرم دخول المسجد على الفرق الضالة جميعا ذلك أنه كان ثمة عدد غفير من الصفرية والإباضية في القيروان وكان أيضا أول من نصب إماما ثابتا للمسجد وأول من عهد بالأموال المرهونة إلى من يوثق بهم من أهل المدينة في حين أن هذه الأموال كانت تحفظ في بيت القاضي حتى ولى سحنون القضاء وكان في قضائه يعامل جميعا أطيب معاملة).²

وعليه فقد (نشر سحنون العدل ورفع المظالم وبدر أهل الأهواء وأقصاهم عن الجامع الأعظم وأبطل دروسهم وما ينشرون من تعليم

¹ عبد العزيز المحدوب: المرجع السابق ص42.

² داتر المعارف الإسلامية: مجلد 11 ص330.

مخالف للسنة في مجالسهم فهو الذي أحيا السنة وركز قواعدها بعلمه وعمله وأحوال معاشه في ملبسه ومأكله وارتزاقه بكد يمينه وبفضله ساد إفريقية مذهب إمام دار الهجرة المجانب للأهواء المبرأ من كل شبهة.¹

ويتبين لنا مما ذكرناه سابقا ما يلي:

أولاً: للشيخ سحنون منة وفضل في تثبيت أركان المذهب المالكي والسنة في إفريقية والمغرب.

وثانياً: للشيخ سحنون دور بارز في تثبيت أركان المذهب المالكي في مواجهة المذهب الحنفي من جهة ومن جهة أخرى تجسيد مشروع أهل السنة والجماعة في مواجهة أهل البدع والأهواء والفرق المخالفة له كالمعتزلة والمرقبة والاباضية وعليه فالمذهب المالكي أصبح حصناً منيعاً لأهل إفريقية من شر الضلالات وعلى كامل أنحاء المغرب والأندلس.

- أثاره العلمية والأدبية:

مما لا شك فيه إن سجل الشيخ سحنون العلمي ومناقبه وفضائله ومساره الإصلاحية وسيرته والتزامه الصارم التعبدية والأخلاقي بالسنة قد جعلت منه قامة علمية اخترقت حدود إفريقية الجغرافية إلى المغرب والأندلس وانعكست على أرض الواقع على الشكل التالي:

أولاً: (مذهب مالكي في عهد سحنون بدأ يتغلب على مذهب أبي حنيفة وبدأ المالكية يغلبون على الحياة الثقافية في بلاد المغرب كلها).²

¹ عبد العزيز الخذوب: نفس المرجع، ص 43.

² حسن أحمد محمود: العالم الإسلامي في العصر العباسي: دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ص 251.

ثانياً: أما عن أثاره العلمية فقد كان له دور بارز في حركة التشريع بإفريقية في القرن 3 هـ/ بوضعه ما يعرف بالمدونة (فقد أدرك سحنون النقص الذي عليه الأُسدية وخشي على الآثار السنية أن تندثر وتذروها رياح الاحتمالات والفروض والتخمينات بل على أهل الحديث أن يغزوهم أهل الرأي العراقيون فرجع بكتاب الأُسدية إلى أصله مراجعاً فيه ابن القاسم مصححاً وإياه ما اختل فيه من أحكام بانبا المسائل على مسند الأخبار والآثار النبوية فرد سحنون الفقه المالكي إلى طريقته المدنية الأولى مع الحفاظ على ما أفاده أسد بن الغرات ت 214 هـ/ 828م، من لقاح جديد بطريقه العراق وأرجع فقه مالك إلى موطنه وأورد من مسائله شيئاً صحيحاً مضبوطاً لا يوصم بوهم ولا اشتباه وخرج من كل ذلك بكتابه المدونة ثاني كتاب في الفقه المالكي بعد الأُسديه وأول كتاب معتمد في ذلك إلى اليوم بعد الموطأ¹) وهي مجموعة رسائل تبلغ نحو ستة وثلاثين ألف مسألة كان لها الفضل في نشر مذهب مالك في المغرب والأندلس² (والمدونة عند أهل الفقه ككتاب سيبويه عند أهل النحو وكتاب إقليدس عند أهل الحساب وموضوعها من الفقه موضوع أم القرآن من الصلاة تجزي من غيرها ولا يجزي غيرها منها وأكثر علماء المذهب المالكي يتلقون ما جاء في المدونة بالقبول³ وحظيت برعاية خاصة واهتمام متزايد وذلك ما يشير إليه ابن خلدون في مقدمته قائلًا) ولم يزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع فكتب أهل إفريقية

¹ عبد العزيز المحذوب: المرجع السابق ص 51.

² أبو زهرة: الإمام مالك، ص 242، 243.

³ أحمد أمين صخر الإسلام: دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ج 2 ص 215.

- (63) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ/1448م): لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ط 01، دار البشائر الإسلامية، بيروت 1423هـ، 2002م، ج 05، ص 271.
- (64) الرازي، المصدر السابق، م 05، ص 147.
- (65) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ/1374م): ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد الجاوي، د ط، دار المعرفة، بيروت، د ت، م 02، ص 476.
- (66) محمد بن حبان البستي (ت 354هـ/965م): كتاب الثقات، ط 01، مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند 1393هـ/1973م، ج 05، ص 54.
- (67) الرازي، المصدر السابق، م 05، ص 194.
- (68) جمال الدين يوسف المزني أبو الحجاج (ت 742هـ/1341م): تذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشّار عواد معروف، ط 01، مؤسسة الريّالية، بيروت 1413هـ/1992م، م 16، ص 243.
- (69) ابن حبان، المصدر السابق، ج 05، ص 49.
- (70) عثمان بن سعيد الدارمي (ت 280هـ/893م): التاريخ، تحقيق أحمد محمد نورسيف، د ط، دار المأمون للتراث، دمشق، دت، ترجمة رقم 934.
- (71) خليفة بن خياط العصفري (ت 240هـ/854م): تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، د ط، دار الفكر، بيروت 1414هـ/1992، ص 109.
- (72) الرازي، المصدر السابق، م 03، ص 93.
- (73) البلاذري، المصدر السابق، ص 316.
- (74) يقصد سنة 21 التي فتحت فيها الإسكندرية.
- (75) ابن عذاري المرّكشي (ت نحو 695هـ/ نحو 1295م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق كولان وبروفنسال، ط 03، دار الثقافة، بيروت 1983، ج 01، ص 08.
- (76) عبد القادر زمامة: تاريخ ابن عذاري المرّكشي، المناهل، ع 17، ص 07، الرباط جمادى الأولى 1400/مارس 1980، ص 219.
- (77) ليفي بروفنسال، المرجع السابق، ص 195.
- (78) نفسه، ص 196.
- (79) عبد القادر زمامة، المرجع السابق، ص 219.